المرأة في الدستور الجديد.. ومسألة العنف ضدها

ماجد عزيزة

مصطلحات كثيرة وجمل تملأ صفحات الجرائد والمجلات، وكلمات تموج بها الندوات والمؤتمرات ، حقوق المرأة ، والمرأة نصف المجتمع والتاريخ قال فيها ما قاله، والفضائيات والقنوات التلفزيونية وانها كذا وكذا.. لكن ماذا عن تثبيت كل هذا وذاك في الدستور العراقي؟ نعم المرأة العراقية عانت الكثير على مر السنين من ممارسات النظام المباد التعسفية من خلال عدد كبير من القوانين والقرارات المزاجية الجائرة، لكنها عانت كذلك من العديد من الممارسات العشائرية والاجتماعية القسرية البالية التي عششت وما زالت تعشش في ثنايا حياتنا اليومية ، هذه الممارسات التي شدتها سنوات إلى الوراء ان المرأة الآن تبحث عن شيء كبير يجب أن يوفره الدستور الجديد، ألا وهو المساواة، في كل شيء، في العمل والميراث واحتلال المناصب السيادية والمهمة وغيرها. هذه المساواة تبعد المرأة عن العسف الاجتماعي السائد الذي فرض أن تكون المرأة ربة بيت مهمتها تربية الاطفال والعناية بزوجها.

لهذا أوجه كلامي للأخوة أعضاء لجنة صياغة الدستور، الذين يضعون خارطة مستقبل الحياة العراقية ، بأن يعوا تماما وهم يكتبون مواد الدستور بأن الأمم المتقدمة تقاس بحرية المرأة ومكانتها في المجتمع، وعلى هذا الأساس يجب أن يحتوي الدستور على قواعد رئيسية تثبت مساواة المرأة بالرجل في العديد من مناشط الحياة واعطاء المرأة مكانتها الصحيحة لتكون عضوا منتجا في تلك المناشط . لذا أرى أن يضع المشرعون بعض الأمور نصب أعينهم وهم يعملون ومنها:

أولا / أن تقل نسبة تمثيل المرأة في الجمعية الوطنية عن ٥٠٪، لتتساوى فعلا مع الرجل في اقتسام الحياة النيابية وتمثيل عموم المواطنين .

ثانيا / أن يثبت حرفيا مبدأ مساواة المرأة بالرجل في القوانين المعمول بها .

ثالثا/ تثقيف الرجل اجتماعيا ، وافهامه كيفية التعامل مع المرأة بالشكل الصحيح، وليس كأمة أو ملك خاص به.

رابعا / الإبتعاد عن أية مادة تقيد حرية المرأة داخل المجتمع العراقي، مع الأخذ بالاعتبار خصوصيات ذلك المجتمع .

خامسا / أن يحرم العنف الاجتماعي والجسدي، وأن يثبت ذلك في القوانين، مع تشديد العقوبات على كل من يمارس ذلك من الرجال ومهما كانت درجة القرابة. مع استحداث محكمة خاصة تنظر في قضايا العنف ضد المرأة، يكون القاضي فيها امرأة.

وفي هذا السياق أود التركيز على العنف الذي تجابهه المرأة من جهات عديدة. والعنف الذي اقصده هنا هو أي عمل مقصود أو غير مقصود يرتكب بأية وسيلة بحق المرأة لكونها امرأة ويلحق بها الأذى، أو الإهانة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ويخلق لها معاناة نفسية أو جسدية، من خلال الخداع، أو التهديد، أو الاستغلال، أو التحرش، أو الإكراه، أو العقاب، أو أية وسيلة اخرى، وإهانة كرامتها الإنسانية أو سلامتها الأخلاقية، أو التقليل من شخصها ومن احترامها لذاتها أو شخصيتها أو الانتقاص من إمكانيتها الذهنية والجسدية. ويتفاوت العنف عادة ما بين الإهانة من خلال الكلام وصولا إلى القتل، ويمكن أن يمارس العنف ضد المرأة من قبل أفراد أو جماعات أو مؤسسات بشكل منظم أو غير منظم.

لقد تعرضت المرأة العراقية خلال عقود طويلة من الزمن للعديد من أساليب العنف والتعنيف، واختلفت طرق إيذائها ومنها التعرض للضرب على يدي الزوج أو الوالدين أو الأخوة أو حتى أبناء العمومة، والتعدي الجنسي على أطفال الأسرة الإناث. أو الفتيات الصغيرات، على أيدي أفراد من الأسرة، والعنف المتصل بالمهر، وتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية وغير ذلك من الممارسات التقليدية المؤذية للمرأة كالختان، ثم الاغتصاب، والتعدي الجنسي. والمضايقة في أماكن العمل وفي المؤسسات التعليمية والصحية وأي مكان آخر، وإرغام النساء على ممارسة البغاء، والعمل القسري، والاغتصاب وغيره من الانتهاكات على أيدي الجماعات الإرهابية كما يحدث حاليا.

لهذا فتصفية المجتمع العراقي من مظاهر الهمجية والجاهلية الحاكمة في العصور الغابرة التي علقت وترسخت في النفس البشرية وكأنها تأبى أن تنفض ذلك عنها، هو من أولى ما يجب الإلتفات اليه من قبل المشرعين ، وعليهم تقع مسؤولية تربية المجتمع الجديد المنشود بهذا الإتجاه ، وأهم ما يجب التركيز عليه هو تعريف المرأة نفسها بحقوقها، وعدم ابقائها جاهلة بذلك ، فالجهل وعدم معرفة كيفية التعامل مع الآخر وعدم احترامه، وما يتمتع به من حقوق وواجبات تعتبر عاملا أساسيا للعنف واستعمال العنف. وهذا الجهل قد يكون من الطرفين المرأة والمُعنِّف لها، فجهل المرأة بحقوقها وواجباتها من طرف، وجهل الآخر بهذا الحقوق من طرف ثان قد يؤديان إلى التجاوز وتعدي الحدود.

الليبراليون الجُدد أبناء المستقبل

شاكر النابلسي

-١-

يقول المفكر المغربي الليبرالي عبد الله العروي: إذا كانت الدعوة الليبرالية؛ أي الفكر النقدي العلمي على الطريقة الغربية قد أخفقت في الماضي، فإن ذلك لا يعني أنه ينبغي أن نتخلى عنها. على العكس ينبغي أن نواصل معركة التحرر الفكرية مرة اخرى حتى لو فشلنا مائة مرة. وما لم يستوعب الفكر العربي مكاسب العقل الحديث من عقلانية وموضوعية ونزعة إنسانية، فإنه سيظل متخلفاً ولن تُحل أي مشكلة في العالم العربي أو الإسلامي. ويضيف على هذا القول المفكر الليبرالي السوري هاشم صالح بقوله: إن الدعوة إلى الليبرالية لا تعني العودة إلى الوراء، أو إلى عصر مضى وانقضى، كما يتوهم بعضهم، إنما تعني استدراك ما عجزنا عن تحقيقه سابقاً واللحاق بركب الأمم المتقدمة إذا أمكن.

-٢-

ثار جدل فكري كبير في عامي ٢٠٠٤، و ٢٠٠٥ حول مجموعة من المثقفين والمفكرين العلمانيين والحداثيين الذين أُطلق عليهم "الليبراليون الجدد". وكان مثار هذا الجدل بالدرجة الأولى موقف الليبراليين الجُدد من كارثة ١١ سبتمبر ٢٠٠١، والكفاح المسلح، والتعليم الديني الظلامي، والحملات الإرهابية المسلحة في العالم العربي، وتحرير العراق في ٢٠٠٣، ومشروع "الشرق الأوسط الكبير"، والإصلاح السياسي العربي، والانتخابات العربية تحت حراب الاحتلال.. الخ. في حين أن المثقفين "القوميين"، و"الإسلامويين" الذين كتبوا وخطبوا عبر الفضائيات والمؤتمرات القومية والدينية، وراهنوا على فشل التجربة الديمقراطية في العراق، واستمرار الكفاح المسلح كطريق وحيد للتحرير الفلسطيني من البحر إلى النهر، ووقفوا إلى جانب الإرهاب الدموي الذي كان يقترف جرائمه تحت مظلة "المقاومة"، والذين راهنوا على أن لا انتخابات شرعية ونزيهة وشفافة تحت حراب الاحتلال، ونسوا ما جرى في اليابان وكوريا الجنوبية والمانيا وايطاليا.. الخ. كل هؤلاء لا يستطيعون الآن أن ينظِّروا في المرآة لكي يروا كيف اسودت وجوههم، وخابت آمالهم، وتبخرت أحلامهم، وباتوا بلا ظُهراء ولا قُراء، بعد أن تحقق على أرض الواقع خلاف ما كتبوه على صفحات الجرائد، وقالوه على شاشات الفضائيات.

ومن خلال ذلك، وكما نشأت الليبرالية العالمية في أصولها كتيار فكري وسياسي وعقيدة تناهض السلطات، وتناهض الأنظمة التي تقف في وجه العطاء الفردي والحرية الفردية، فكذلك كانت الليبرالية العربية الجديدة. فجيل الليبراليين الذي جاء في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين رُمي بتهم شتى، وكذلك رُمي الجيل الذي جاء بعدهم في النصف الأول من القرن العشرين. ويبرر عبد الله العروي هذا الموقف، بأنه ناشئ عن أن الغرب الحالي يبدو في آن واحد استغلالاً اقتصادياً وهيمنة سياسية ومنهاجاً فكرياً وسلوكاً أخلاقياً. والمثقفون العرب الذين ينتهجون سلوكه ويستعملون منطقه يعتبرون متحالفين معه. وزاد في رسوخ هذا الارتباط في الأذهان ما أولته البحوث الاجتماعية الغربية حول الدول المتخلفة من اهتمام بتحديث النخبة وتقيدها بقيم الموضوعية العلمية والليبرالية السياسية كأقرب وسيلة لدفع المجتمع في طريق التطور. فبدا داعية التحديث في الداخل وكأنه يُرجع صدى دعوة أنصار النظام الإمبريالي. وبطبيعة الحال يلجأ المثقفون الذين يرفضون هذه القيم إلى مغايرة الفريق السابق بتبني المناهج التقليدية التي وجدت قبل الغزو الأوروبي والتي استُعملت لمحاربته. (عبد الله العروي، العرب والفكر التاريخي، ص ٧).

-٣-

إن أفضل ما يُلخّص به الفكر الليبرالي العربي الجديد هو أنه فكر في مجمله يقوم بإحياء قيم الحرية العربية لدى الإنسان. ولهذا يقف الفكر الليبرالي العربي الجديد ضد الحكم المطلق، وضد الاستبداد، وضد الخنوع للدولة واستعبادها، وليس ضد الدولة. وأن الفكر الليبرالي الجديد ليس مبنياً على حقيقة واحدة خالدة وعابرة للتاريخ. حقائق الليبراليين الجُدد لا تعرف دفعة واحدة، وانما تُعرف بالتدريج وفي وجوه متعددة ومتغايرة على حد تعبير عبد الله العروي. وهي دائماً تحتمل المراجعة الشاملة المتكررة.

لقد نادى الليبراليون الجُدد بثورة ثقافية من حيث أن الثقافة هي التعبير الواعي عن واقع المجتمع ، والذي بدونه لن يتم اصلاح سياسي أو اقتصادي أو اجتماعي. وبدأت أولى خطوات هذه الثورة بالمناداة والتشديد على ضرورة وأهمية إصلاح التعليم الديني الظلامي، وإصلاح التعليم العربي بشكل عام، وإلحاقه بالتعليم الحديث عند الدول الغربية. كما كانت أولى هذه الخطوات المناداة بقيام حركة نقد ذاتي، وقيام ثورة ثقافية على المفاهيم القائمة الآن في العالم العربي.

لقد اتُهم الليبراليون الجُدد بأنهم ضد الثوابت والأصالة التي هي ظاهرة ثابتة في التاريخ. وأن الأصالة التي ينادي بها السلفيون الآن، هي المحافظة على التقليد الحاضر ضد "الأفكار المستوردة" و"الغزو الفكري والروحي" و"الإسلام الأمريكي" و"ديمقراطية الاحتلال" و"الحرية المحمولة على رؤوس الصواريخ الأمريكية".. الخ. وأن الليبراليين هم دعاة كل هذا. وهي كلها دعوات لا تتعدى أن تكون من نسج الخيال النخبوي السلفي، ومن تخيلات النخب المحافظة، ومن امتزاج المقدّس بالمدنّس، واختلاط أوراق الحداثة والقدم والأصالة والمعاصرة.

كما اتُهم الليبراليون بأنهم يعملون على نشر الحداثة الغربية في المجتمعات العربية. وهي تهمه لا ينكرها الليبراليون الجدد، من حيث أن الحداثة حالة عقلية تعبر عن نفسها حسياً في التمدن وارتفاع نسبة التعليم وانتشار وسائل الإعلام والمشاركة السياسية، وغير ذلك من مؤشرات ما هي في حقيقتها غير تعبير حسي عن موقف عقلي معين تجاه الإنسان والمجتمع والطبيعة. وحجر الزاوية في هذا الموقف، أو هذه الحالة العقلية هو الإنسان وإمكانية تغيير الأشياء، كما يقول تركي الحمد (دراسات أيديولوجية في الحالة العربية، ص ٦٢).

إن مهمة المثقف العربي العضوي الحداثي والليبرالي الجديد هو تخليص مجتمعه من الإرتهان للماضي إلى الرهان على المستقبل، وإخراجه من هذا الماضي البائس ونقله إلى مستوى العصر. فالبؤس العربي متأت من العيش في بؤس الماضي، وفي بؤس المجتمع التقليدي. وتغيير المجتمع بشكل جذري وواقعي هو ما يمكن أن يخرج المجتمع العربي من التخلف إلى التقدم، ومن عالم الأحلام والخيالات إلى عالم الواقع والرهانات، ومن المجتمع التقليدي إلى المجتمع الحديث. فإذا كان المجتمع التقليدي يتصف بأنه ذو قيم ضيقة وخاصة وموروثة مسبقاً ووظائفه الاجتماعية غير متخصصة، وتسيطر عليه وعلى قراراته العاطفة، فإن المجتمع الحديث الذي يسعى الليبراليون الجُدد إلى إقامته يعتمد على قيم كونية نابعة من العصر الذي يعيش فيه. وهي قيم فردية لا جماعية كما هي الحال في المجتمع التقليدي، وبأن قراراته عقلانية واقعية وعواطفه حيادية غير منحازة.

shakerfa@worldnet.attnet

نموذج من اجتماعات مجلس محافظة

تطـــور الديمقراطية

علاء خالد غزالة

في السادس من حزيران ٢٠٠٤ ، وقبل يومين فقط من تسلم السلطة ، وقع تفجير ارهابي بسيارة مفخخة رُكنت في شارع اربعين وسط مدينة الحلة ، عند اذان المغرب حيث كان الشارع يعج بالمارة واصحاب المحال التجارية مما اوقع العشرات من الشهداء والجرحى بين رجال ونساء واطفال كانوا يظنون انهم آمنين. وما زاد الكارثة ترويعا ان التفجير وقع في منطقة تخلو من أي تواجد لقوات امريكية او قوات امن عراقية ، وهي الاماكن التي كانت تستهدف عادة لحين حصول هذا الاعتداء الاثيم.

وفي ذلك الحين، كنت بحكم عملي مقربا من مجلس محافظة بابل السابق بصفة مستشار، اعمل في مجال دعم الحكم المحلي. وكنت اتولى مساعدة المجلس في اعداد المقترحات وجدول الاعمال وادارة الاجتماعات الدورية والتنسيق مع السلطة التنفيذية على مستوى المحافظة او على المستوى الوطني. وقد حظيت باحترام بالغ للدور الذي لعبته، وللخدمات التي قدمتها، مما حدا بالمجلس الى السماح لي بحضور جميع الاجتماعات، حتى اكثرها حساسية. ولم يكن غريبا ان يطلب الي الحديث او التدخل لحل نزاع ما استناداً الى النظام الداخلي او قانون ادارة الدولة المؤقت او التشريعات النافذة.

ومن موقعي هذا، فكرت في ان اعرض مشروعاً مقترحاً على المجلس، يتعلق بالتفجير الارهابي سالف الذكر، من جهة لاتخاذ اجراء ما تجاه ضحايا الحادث، وارسال رسالة تحد للارهاب، ومن جهة ثانية لتقوية دور المجلس في التعامل مع المستجدات الانية وكيفية صناعة القرارت والعمل على تنفيذها.

ومن الواضح ان أي قرار يصدر عن المجلس يتعلق بهذا الحادث سوف يلقى ترحابا واسعا، ولا شك ان الجميع سيكونون متعاونين في تنفيذه. فلا احد في النهاية يريد ان يظهر كمعارض لمحاربة الارهاب باي صورة.

وكان ان اعددت مسودة لمشروع قرار يصدر عن المجلس يتضمن النقاط التالية:

١- اطلاق تسمية (الفداء) على الشارع تخليدا للشهداء الذين قدموا انفسهم فداء للوطن.

٢- العمل على تطوير منطقة التفجير، مع اقامة نصب تذكاري لضحايا الحادث. ولتمويل المشروع يمكن الاستفادة من ميزانية المجلس، والمحافظة والدوائر التابعة لها، والحكومة المركزية متمثلة بالوزارات المختصة، اضافة الى جمع التبرعات ومشاركة الجهات الخيرية ومنظمات المجتمع المدني بما يتاح لها.

٣- تشكيل لجنة تتولى تنفيذ هذا القرار، ومن مهامها استحصال التمويل اللازم من الجهات المذكورة اعلاه، وما تراه مناسبا.

واخذت على عاتقي عرض هذه المسودة على كل عضو من اعضاء مجلس المحافظة، وشرح الابعاد التي ينطوي عليها، ومناقشته بشأن التعديلات المقترحة من اجل تطوير المقترح. واستطعت الحصول على موافقة وتوقيع ٣٧ عضوا من الاعضاء الاربعين الذين يشكلون المجلس. اما الثلاثة الباقون فلم يكونوا غير موافقين، ولكني ببساطة لم استطع الوصول اليهم الى حين موعد الاجتماع التالي.

وادرج المقترح على جدول اعمال الاجتماع الدوري التالي. وتوقعت ان يعرض ويمرر بسلاسة نظرا للاجماع الذي حصل عليه مسبقا، ولكن حدث ما لم اكن اتوقعه. ففي بداية كل اجتماع توجد فقرة في جدول الاعمال تتضمن موافقة المجلس على جدول الاعمال. والغاية من ذلك اتاحة الفرصة امام الاعضاء الذين لديهم اقتراحات ساخنة لطرحها، او تعديل الجدول لظرف طارئ يستوجب تقصير فترة الاجتماع، وما الى ذلك. وقبل هذا الاجتماع كانت هذه فقرة روتينية يصوت المجلس عليها عادة بدون تغيير. ولكن في هذه المرة انبرى عدد من الاعضاء الى تقديم مقترحات كثيرة وطلبوا ادراجها في بداية الاجتماع لكونها (ساخنة) ولم يكن اي منها كذلك. لكن المجلس صوت في النهاية على التعديل، جاعلا مقترحي في ذيل جدول الاعمال على اعتبار انه ليس في حاجة الى المناقشة اصلا.

وناقش المجلس المقترحات الواحد تلو الاخر واطال الاعضاء النقاش، ونفد وقت الاجتماع دون ان يصل الدور الى المقترح المنشود، ورفعت الجلسة على هذا الواقع. فعتبت على رئيس المجلس قائلا: كنت اعتقد ان شهداء شارع اربعين يستحقون اكثر من ذلك من مجلس المحافظة. فوعدني ان تتم مناقشة هذا الاقتراح في بداية الاجتماع القادم ولن يسمح بتأخيره معتذرا انه لم ينتبه اليه. وصبرت الى الاسبوع التالي، راجيا ان تتم الموافقة على المشروع ليثبت المجلس انه يهتم بمجريات الاحداث في المحافظة.

جاء الاسبوع التالي، وعرض مشروع القرار على الاعضاء مع تعليق رئيس المجلس: اعتقد اننا لسنا في حاجة الى مناقشة هذا المقترح، فقد وقعت عليه الاغلبية الساحقة من اعضاء المجلس، ولذلك ساطلب التصويت. فقاطعة الاعضاء، وهو يحب الحديث في كل شيء، طالبا ان يسمح بالمناقشة، لاجراء بعض التعديلات في الاقل. فوافق رئيس المجلس وطلب اليه تلاوة التعديل. وكان التعديل يتعلق بالاسم المقترح، حيث انه ادعى ان هناك بعض رجال الدين قد قرروا اطلاق اسم (الاعتصام) على شارع اربعين تيمنا باعتصام شهير استمر فترة اسبوعين احتجاجا على المحافظ الاسبق الذي ادى الى تنحيته عن منصبه، مما عد نصرا يجب تخليده. فقال احد الاعضاء المعتدلين ان الشارع يتكون من نصفين، وتتوسطه ساحة، وان الاعتصام وقع في احد النصفين بينما وقع التفجير في نصفه الثاني، فلا بأس من اطلاق التسميتين على نصفي الشارع ارضاء للجميع.

وتحدث عضو اخر قائلا: لماذا نقوم ببناء نصب لعشرة او عشرين من الشهداء، وننسى آلافا من الشهداء في المقابر الجماعية؟ اذا كان لنا ان نخلد ذكرى احد من الشهداء فالاولى ان نبدأ بشهداء المقابر الجماعية. وقالت عضوة ناشطة في مجال حقوق الانسان ان العراقيين قدموا شهداءهم قبل المقابر الجماعية بزمن طويل وباعداد تفوقها كثرة ووحشية، وذلك في حملات الاعتقالات والاعدامات التي قام بها النظام السابق خلال السبعينات والثمانينات من القرن المنصرم، ولذلك فهم الاولى بالتخليد، وهم الاجدر بهذا النصب التذكاري.

ورغبة من احد الاعضاء المعتدلين، وهو في سلك القضاء، في ان يوجه الحديث باتجاه تفعيل المقترح لا الجدل حوله، فقد بين للاعضاء الاخرين ان المقترح يخص ضحايا شارع اربعين، وان عليهم ان يقدموا مقترحات اخرى اذا كانوا يفكرون بالضحايا الاخرين لظلم النظام السابق. وقال ان ما علينا التفكير به هو شكل اللجنة التي يجب ان تعمل على تنفيذ هذا القرار في حال صدوره. وطالب ان يضاف اسمي شخصيا الى تلك اللجنة نظرا الى انني سعيت منذ البداية في اعداد وانضاج القرار.

وكان لهذا التعديل وقع الصاعقة على احد الاعضاء، الذي كان يزهو بنفسه على الدوام ويصرح بمناسبة وبغير مناسبة انه يشرف المجلس، وان مكانه هو اسمى من ذلك بكثير. فانبرى فجأة الى الحديث بعد ان التزم الصمت طوال المناقشات الماضية. وقال: لا ادري كيف تفكرون، ولكن الا تعتقدون ان اقامة النصب هي من الاشياء الموروثة عن النظام السابق، والذي كان يسارع الى اقامة الجداريات والنصب لتمجيد شخص القائد الضرورة. وانتم مع ذلك تقلدون ذلك النظام في اجبار الناس على التبرع مما يثقل من كاهلهم وهم في احوج ما يكونون الى ما يسد رمقهم. ثم، كيف تقترحون ان تشكلوا لجنة تضم اعضاء من خارج المجلس؟

وواضح ان هذا العضو، لم يكن فقط راغبا في عدم ادراج اسمي ضمن اللجنة، ولكن ايضا في نسف المشروع من اساسه وعدم تمريره. فبين له رئيس المجلس ان اللجنة ليست دائمية، ولذلك يمكن ان تضم اعضاء من خارج المجلس حسب النظام الداخلي، وتلا عليه الفقرة التي تثبت ذلك. ولكن صاحبنا استمر في الجدال واستخدم كل ما يمكن ان يجبر الاخرين على (الاقتناع)، من عدم اتاحة الفرصة لهم بالحديث، ورفع الصوت عاليا، وحتى التهجم عليهم. واضطر رئيس المجلس الى تذكيره بانه احد الاعضاء الموقعين على المقترح، فاجاب ان التوقيع لا يعني الموافقة على المقترح، وانما الموافقة على مناقشته. وكان هذا ابتكاراً عجيباً في النظم البرلمانية، وربما سيفيد اي عضو راغب في التنصل من مقترحه طالما ان تقديمه للمقترح لا يعني انه موافق عليه!!

وفي محاولة اخرى لتسوية الوضع، اقترح احد الاعضاء، وهو متدين الا انه براغماتي، ان تحذف فقرة جمع التبرعات، وان يوجه كتاب الى كلية الفنون الجميلة لاعداد هذا النُصب التذكاري، وان تتولى ادارة المحافظة، والمحافظ الاشراف على التنفيذ، مما يلغي دور اللجنة، وبالتالي فلا داعي لها.

على كل حال استمر الجدل لساعات طوال حول نفس الاشياء التي تحدثنا عنها، واجهضت كل محاولة للتصويت، بدعوى ان المجلس بحاجة الى المزيد من النقاشات. ولم يطلب احد مني التدخل من اجل توضيح اصل المقترح. واخيرا وجه احد الاعضاء، وهو يحظى باحترام واسع، رصاصة الرحمة الى القرار. فانتصب واقفا ليتحدث بصوت قوي جهوري حرص على ان يصل الى جميع اركان قاعة الاجتماع، قائلا: ان الشارع تمت تسميته من قبل المرجعية الشريفة، ونحن هنا نهدر الوقت في هذه المناقشات التافهة. لذلك اقترح ان تقوم كلية الفنون الجميلة بوضع نصب في منطقة التفجير، ويطلق على النصب اسم (الفداء)، ودعا الى التصويت على ذلك، فوافق المجلس بالاجماع.

ولكن حتى هذا الكتاب لم يوجه الى الكلية المعنية، ولم تبلغ ادارة المحافظة بهذا القرار وحفظ في ارشيف المجلس، شأنه شأن العشرات من القرارات الاخرى. واعتذر الجميع مني بعد الاجتماع بانهم لم يقصدوا اسقاط المشروع، ولكنهم مسؤولون عن قراراتهم وعليهم تبريرها بالشكل الصحيح. والمصيبة ان هذا هو بالضبط ما كنت ارمي اليه في نهاية الامر.

لقد ترددت طوال عام تقريبا في نشر تلك التفاصيل عن هذا الاجتماع والقرار الهزيلين، خوفا من تفسير ذلك على انه طعن في الظهر، وانني انما انشره لان المجلس انحل الان. والواقع انني ما زلت اكن الاحترام لجميع اعضائه، والذين انتخب بعضهم للدورة الحالية، ولست في صدد الطعن بما قدموه للمحافظة، فمما لاشك فيه ان المجلس قدم اكثر ما يستطيع ضمن المتاح له. ولكني وجدت ما اوردته هنا مثالا على مسيرة الديمقراطية في بلدنا وآلية تطورها. والادهى ان اداء معظم مجالس المحافظات كان على هذه الشاكلة، وليس بافضل منها المجلس الوطني المؤقت، ومن ثم الجمعية الوطنية.

ان المجالس التشريعية هي المكان الملائم لاتخاذ قرار ما بشأن قضية ما. وهي ليست ساحة للنقاشات ولتصفية الحسابات الشخصية او الحزبية. والمجلس يراد له ان يكون كائنا عضويا، بمعنى ان يسعى ككل في انضاج القرار ليصل الى مرحلة التنفيذ، وان النقاشات يجب ان تنصب في تطوير المقترح لا في اسقاطه، او افراغه من مضمونه. فلن يجني الناخبون شيئا من النقاش الطويل، خصوصا اذا لم يفض الى اصدار قرار يتعامل مع الوضع. وعلي ان اقول كذلك انني نادرا ما لمست مثل هذا التوجه في المجالس على اختلاف مستوياتها. وفي الفترة السابقة للانتخابات، كانت الصفة الحزبية هي الطاغية، وهناك مركزية شديدة لاشخاص بعينهم. وليس بمستغرب اقامة التحالفات، ولكنها كانت في بعض الاحيان فجة، وضد مصلحة المواطن.

لقد كنت اطمح الى ان ارى مجلس محافظة قويا يقف ندا للحكومة المركزية، ولكني انتهيت الى مجلس محافظة ضعيف ومشتت. وتلك خيبة امل، ولكن احسب ان الديمقراطية ستشهد الكثير من خيبات الامل المماثلة. والشيء المهم ان تلك المجالس تكتسب الخبرة، وان كانت ابطأ مما كنا نصبو اليه.